أشكالية التنمية والإعلام في الوطن العربي

الدكتور محمد هاشم السلعوس
جامعة اليرموك – قسم الصحافة والاعلام

تمهيد :

يثير موضوع التنمية في الوطن العربي قضية جدلية تحظى باهتمام الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء ، ويدور حولها العديد من الاجتهادات والخلافات . ومن جملة الأسباب التي تدعو إلى ذلك المعاناة الجماهيرية في مختلف ميادين الحياة ، وفشل معظم التجارب التنموية العربية خلال العقود الاربعة الماضية ، فبقيت البلداد العربية بدون تنمية حقيقية ، واستمرت معتمدة على السوق الخارجية في سد احتياجاتها المختلفة ، وعجزت في مواجهة التحديات الاقتصادية، والسياسية والإعلامية وغيرها . ومازال الفقر ، والأمية وتدني مستوى الرعاية الصحية ، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من السمات المميزة للواقع العربي ، ولم تفلح الايرادات المالية الضخمة التي حصلت عليها البلدان النفطية من عائدات النفط في فترة الطفرة النفطية (١٩٧٣ – ١٩٨٢) ، او المساعدات والقروض الانمائية التي حصلت عليها الدول العربية غير المنتجة للنفط ، في إحداث تغييرات جذرية في هذا الواقع ، وتحاول هذه الدراسة فهم الأسباب التي أدت الى اخفاق معظم التجارب التنموية في العالم العربي ، منطلقة من فرضية من خمسة محاور رئيسية ، يمكن تلخيصها كما يلي :

اولا : ان مفهوم التنمية التقليدي الذي طوره الفكر الاوربي ، والذي حكم الفكر التنموي في الوطن العربي منذ الخمسينات قد أدى الى فشل معظم برامج التنمية العربية.

ثانيا : إن الوطن العربي يعيش في ظل نظام اقتصـــادي وسياســـي واجتمـــاعي وحضاري غربي يفرض سياساته على البلدان النامية ، مســـتخدما القـــوة العسكرية والاقتصادية ، ومسيطرا على وسائل الأعلام والاتصـــال فـــي العالم .

ثالثا : إن العالم العربي عاجز عن التعبير عن تجربته التاريخية بأفراز نظريـــة تنموية ، تزيد من قدرة صانعي القرار العرب على تقليـــل أو الغـــاء دور نظريات التنمية التي صاغها الفكر الغربي الذي يرى ان انتهاج الاســـلوب الذي اتبعته الدول الرأسمالية المتقدمة هو الطريق الوحيـــد امـــام البلـــدام المتخلفة لتحقيق التنمية فيها .

رابعا : ان ضعف الكوادر البشرية العربية ، المرتبطة بانتشار الفقـــر والاميـــة ، وتدني مستوى الرعاية الصحية ، وانخفاض نصيب الفـــرد مـــن النـــاتج القومي الاجمالي ، يحد من المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية بصورة فعالة .

خامسا : ان هناك علاقة ايجابية بين التنمية والاعلام ، حيث تساهم وسائل الاعلام الجماهيري ، وبخاصة المسموعة والمرئية ، في خلق وعي تنموي لـــدى الافراد .

وقد واجه الباحث ، وهو يدرس هذه المحاور ، صعوبة تمثلت فـــي تعـــدد نظريات التنمية ، وكثافة الاسهامات فيها . وهذا ما حدا به ان ينأى عن الخـــوض في الجزئيات والتفاصيل ، فجاءت هذه الدراسة لتبحث في :

(١) مفهوم التنمية وعلاقته بالواقع .

(٢) أسباب التخلف التنموي في العالم العربي .

(٣) الاتجاهات الفكرية التنموية العربية .

(٤) دور الاعلام في العملية التنموية .

ان هذه الدراسة لا تدعي الكمال في رؤيتها ، ولا في مضمونها ، وانما هي محاولة لتناول قضية مهمة ، تمس جوهر الوجود العربي ، من خلال عرضها وتشخيصها بهدف استيعابها .

(١) مفهوم التنمية وعلاقته بالواقع :

عندما ظهر مفهوم التنمية لم يكن يحمل صفة العمومية او (العالمية) ، وانما كان مفهوم منبثقا عن خبرة ورؤية افرزها العقل الاوربي في مرحلة خاصة به ، فهو اذن وليد الخبرة الحضارية والتاريخية الاوربية [١] .

لكن هذا المفهوم أصبح فرعا من فروع علم الاقتصاد ، وحقلا من حقول علم السياسة ومجالا يكتب فيه الصحفيون في مختلف وسائل الاعلام ، وقد تمخض عن ذلك مجموعة كبيرة في التعريفات ، تدور كلها في النهاية حول المضمون نفسه ، وتحقيق الغايات ذاتها ، واحد التعريفات التي يعتد بها لمفهوم التنمية ، تعريف يحدد التنمية بانها عملية (ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما ، دون نقصان فرص حياة بعض آخر في الوقت نفسه والمجتمع نفسه) [٢] .

ويلاحظ هنا ان التنمية ليست ، ولا ينبغي أن تكون ، شيئا نظريا أو كيفيا فقط ، بل ان الاتجاه العملي الكمي (...) ، او اتجاه المخرجات في مقابل المدخلات هو الأكثر شيوعا فيه ، وهذا ما هو شائع في الفكر التنموي الحديث من ناحية ، وما ينبغي ان يسود الاتجاهات التنموية في العالم العربي من ناحية أخرى . ويركز الدكتور عبد المنعم بدر على هذا التعريف منطلقا من عدة اعتبارات أهمها [٣] :

اولا : انه يركز على الزيادة دون النقصان في فرص الحياة ، بمعنى انه يرى ان عملية التنمية عملية موجبة دائما ، ولا ينبغي لها بحال ان تكون سالبة بمعنى آخر .

ثانيا : انه يقصد بزيادة فرص الحياة كل زيادة موجبة ومرغوبة فيما يأمله الناس في المجتمع .

ثالثـا : انه ينحو منحى اخلاقيا حين يأبى ان تكون الزيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما على حساب بعض اخر .

رابعـا : انه يتجه الى مبدأ الاولويات ليحركها وينهض بها .

خامسا : انه يتضمن في داخله مبدأ **التنمية بالنتائج لا التنمية بالاماني** ، بمعنى انه لا يعتبر التنمية تنمية الا اذا حققت الخير الاجتماعي والرفاهية المتمثلة في زيادة فرص الحياة للمواطنين . ومن التعريفات الرائدة للتنمية تعريف قدمة " لوسيان بي " حددها في بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ، غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية . فهي بالتالي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية ، وهي تحديث سياسي لتلك المجتمعات ، وتنظيم الدول القومية . وهي في الوقت ذاته تنمية ادارية وقانونية ، وتعبئة ومشاركة جماهيرية . هي بناء للديمقراطية ، واستقرار وتغير منتظم ، وبذلك تغدو جانبا من الجوانب المتعددة لعملية التغيير ، وهي اقامت المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة [٤] .

تكاد ان تدور تعريفات التنمية في فلك واحد من حيث الجوهر ، فجميعها يتفق على اعتبار التنمية مدخلا ومنهجا ووسيلة وأداة للتغير الارادي المنظم الموجب والخير ، وان تتطلب تغيرا بنائيا ، كليا اوجزئيا ، ودفعة قوية للتغير والخروج بالمجتمع من حالة الركود الى حالة النشاط الدائب لاحداث التنمية المألوفة . وهذا يتطلب بدوره وجود قيادة واعية ، حازمة وعادلة في الوقت ذاته ، توقظ رغبة التغير لدى المواطنين وتستفزهم للمشاركة في عملية التنمية الشاملة ، وتنطلق من واقع المجتمع نفسه ، وتوازن بين امكاناته الحقيقية وامانيه ، وبين التنمية الاقتصادية من ناحية والتنمية الاجتماعية والثقافية ولا سياسية من ناحية أخرى ، وتأخذ بنظام الاولويات في كل الجهود التنموية ، وبالاتجاه الكمي الرقمي ، الى جانب الاتجاه الكيفي ، الذي يراعي ميزان الكسب والخسارة [٥] .

لقد سبق ذلك الفهم للتنمية التركيز على زيادة معدلات نمو النـــاتج القومـــي الاجالي كمقياس من أهم المقاييس التقليدية للتنمية الاقتصادية ، باعتبار ان النمـــو في الدخل كفيل في القضاء على الفقر ومظاهر التخلـــف الاخـــرى ، بمعنـــى ان مشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل كانت ذات اهمية ثانوية قياساً بهدف الدخـــل القومي . ومجمل القول : فهمت التنمية ومنذ اكثر من عقدين من الزمن انها قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي وذلك فهم يتناقض مع واقع ان بعض البلدان النامية قد حقق في الخمسينات والستينات معدلات جيدة من نمو الدخل القومـــي ، لكنها لم ترفع مستوى المعيشة لشعوبها ، وبالتالي كان لزاما عليها بعد ان فشـــلت جهودها التنموية في العقدين المذكورين ، ان تفكر برؤية حديثة للتنمية ، ترى انها عملية تتضمن النمو الاقتصادي ، مضافا اليه التغيير في هيكل الاقتصاد والنظـــام الاقتصادي والاجتماعي [٦] .

وكانت الفترة المشار اليها ، وحقبة الستينات بالذات علامة تاريخيـــة مهمـــة للبلدان النامية ؛ محاولة تشخيص تلك البلدان ، وتحديد معالم الطريق الذي يمكـــن ان تسلكه كي تحقق تقدمها ، وتلحق بالعالمين الرأسمالي والاشتراكي ، وفي تلـــك الفترة ظهر اهتمام دولي يسعى الى معونة الدول النامية على مواجهة تخلفها الـــذي استمر لقرون عديدة وكان من دلائل هذا الاهتمام ان اطلقت الامم المتحـــدة علـــى فترة الستينات (حقبة التنمية) [٧] . الا ان الانقلابات السياسية ، والصراعـــات الفكرية والايديولوجية ، والضغوط الدولية القياسية التي تعرض لها بعض الـــدول النامية ، كانت من جملة الاسباب التي حالت دون احداث تنمية حقيقية فيها ، وبقي الفقر ، ومستوى المعيشة المنخفض ، وسوء التغذية من الحالات الممـــيزة لـــهذه البلدان ، والمعيقة لنموها وتطورها، وقد رأى البرت هيشمان (A.Hirschman) . ان العائق للتنمية هو غياب الحالة او الحالات الموجودة في أحد البلدان المتطورة ، أي وجود متطلبات التنمية في البلدان المتقدمة وعدم وجودها في البلدان الناميـــة . ولكن توفر تلك المتطلبات يعد مسألة نسبية ومختلفة بين البلدان ، وهكذا لا بُدَّ مـــن النظر الى تاريخ عدد من البلدان المتقدمة لملاحظة حالات معينة كانت موجـــودة

عندما بدأت التنمية تشق طرقها فيها بشكل فعال ، مثل حالة تراكم رأس المال ، واحتياطي الفحم الحجري ، وانتشار التعلم ، والاصلاح الزراعي وتوفر المنظمين، وغيرها من الحالات ، عند ذلك فان غياب اية حالة من هذه الحالات في البلدان النامية يُعُد عائقا أمام التنمية [٨] . ويمكن ان يكون العائق اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ودوليا . وعلى أساس ذلك فان شروط التنمية في الاقطار العربية تختلف عنها في البلدان الاوربية . ويحاول منظرو التنمية العرب ان يربطوا مفهومها بقيم النظم الاوربية ، وأهدافها ووسائلها ، ومؤسساتها المدنية متجاهلين بذلك عدم إمكانية توحيد مفهوم التنمية الناتج عن الخبرة التاريخية لدول اوربا والتراث الاوربي في مجمله مع الواقع العربي ذي الخبرات التاريخية التي تختلف كل الاختلاف عن نظيرتها الاوربية . مثل هذا الفهم يقود الى البحث في أساليب التخلف التنموي في العالم العربي .

ثانيا – اسباب التخلف التنموي في العالم العربي :

من الملاحظ ضمن هذا السياق ان معظم الكتابات العربية في مجالات التنمية لم تحدد المفهوم بشكل واف ، ييسر استخدامه لفهم التنمية العربية بشكل خاص ، بل ان البعض منها وسع اطار هذا المفهوم جاعلاً اياه فضفاضاً ، دون ان يأخذ بالاعتبار كيفية توظيفه لجعل المجتمعات العربية أكثر ثراء ، واستحقاقا للحياة وللتطور الحضاري الانساني . كذلك دون التفكير في امور ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند التحدث عن التنمية . مثال ذلك : من نحن ؟ ما هي هويتها ؟ وما هي قيمة تراثنا ؟ [٩] . هذه اشكالية . ويمكن فهم اشكالية الفكر التنموي العربي التي انبثق عنها مثل هذا العجز عند النظر في المضامين العديدة التي حمل بها مفهوم التنمية لدى المفكرين العرب ، وعليها بنيت أحكام غير مستندة الى معايير نابعة من واقع البيئة العربية . وهو أمر أصبح نمطا سائدا في معظم الكتابات العربية التنموية التي اهملت قضية تعريف المفهوم التنموي ، وتبنت المفهوم الشائع للتنمية في الكتابات الاوربية [١٠] .

ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل لقد تم نقل التعريفات الاوربية لمفهوم التنمية دون نقد . وذلك على أساس ان قبول المفهوم يعني الموافقة على مضمونه ومحتواه ، دون القيام بنقده وتحليله ، وتقصي ما اذا كان يوائم طبيعة المجتمع العربي أم لا ، وما اذا كان يستطاع توظيفه لخلق نظرية تلائم الواقع العربي المعاش بمعطياته التاريخية أم لا ؟ ومن ثم بقي المفهوم جامدا غير حيوي في ايجاد منظور تنموي عربي اصيل يراعي خصوصية محتوى المجتمعات العربية (١١) .

هذا على صعيد اشكالية الفكر التنموي العربي . أما بالنسبة لاسباب التخلف التنموي العربي فيمكن القول : التخلف التنموي ظاهرة متشابكة ، ومتعددة الابعاد فبعض المفكرين التنمويين العرب يرجعون أسبابها الى عوامل داخلية وخارجية ، مركزين على مظاهر التخلف في الوطن العربي ، والسيطرة الاوربية عليه ، وما ترتب عليه من استنزاف لموارده ، ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان تلك السيطرة هي محور قضية التخلف التنموي ، وسبب وجوده في الوطن العربي .

ومن خلال البحث ، وجد ان هذه الاسباب تتخذ تصنيفات وانماطا عدة من الصعب دراستها بشكل مستفيض ، وان امكن اختزالها وتوضيحها على الشكل الآتي :

يرى الذين يعزون التخلف الى عوامل داخلية ان هناك عوامل كامنة في التركيبة الاجتماعية الثقافية للمجتمعات العربية هي التي قادتها الى التخلف ، بمعنى ان ظاهرة التخلف التنموي صفة بهذه المجتمعات ، ومرتبطة بثقافتها وتكوينها (١٢) . وضمن هذا الخط هناك من يرون ان الاسباب الداخلية للتخلف التنموي في المجتمعات العربية تعود في جوهرها الى الجمود الحضاري الذي تعيشه تلك المجتمعات ، والذي ينحصر سببه في تخلي الامة عن الشريعة ، وابتعادها عن مضمون رسالة الاستخلاف التي كلفت بها ، وعدم فهمها لدورها وطبيعة دينها ، اي ان تأخرها التنموي يعود الى تخليها عن تطبيق قواعد الدين الاسلامي (١٣) .

هذا بالنسبة للاسباب الداخلية ، أما الاسباب الخارجية لظاهرة التخلف التنموي العربي فيرى بعضهم انها نابعة بشكل مباشر من ظروف البيئة الدولية التي تعيش في اطارها الشعوب العربية . ويتفرع أصحاب هذا الرأي في إتجاهين متناقضين : الاول يرى ان ظاهرة التخلف التنموي التي تعيشها الشعوب غير الاوربية ، ومنها العربية ، يعود بصفة اساسية الى عوامل ذاتها التي أدت الى تقدم الشعوب الاوربية ، حيث استطاعت الاخيرة أن تستنزف مواردها وقدرات تلك الشعوب المتخلفة خلال فترة الاستعمار الاوربي لها . ويبرز هذا الرأي بجلاء في طروحات مدرسة التبعية [١٤] .

وعلى النقيض من الاتجاه السابق هناك من يرى ان الانعزال عن التيار الحضاري الاوربي اثناء فترة الحكم العثماني قد ادى الى انقطاع التواصل الحضاري من اوربا ، وبالتالي الى تخلف المجتمعات العربية عن الركب الحضاري العالمي ، لا في مجالات التنمية فحسب ، بل في جميع المجالات الاخرى [١٥] .

وهناك رأي آخر جدير بالاهتمام ، وبعيد عن احادية التفسير يقول بان التخلف التنموي العربي ناجم عن تفاعل جملة من الاسباب الداخلية والخارجية ، بمعنى ان هناك بيئة داخلية تتقبل تأثير العوامل الخارجية . وبصورة أكثر وضوحا ، تصبح المعادلة كالآتي : ان وجود بيئة داخلية فقدت فعاليتها الحضارية ، يسر السبيل لعوامل خارجية ان تستفيد من مثل هذه الاعاقة لتحقيق السيطرة على هذه الشعوب العربية ، واستنزاف مواردها . وهذا ما يطلق عليه مالك بن نبي لفظ (الاستعمار – والقابلية للاستعمار) [١٦] .

من خلال هذا العرض ، يتضح ان هناك اقرارا بوجود التخلف ، ومحاولة حصر أسبابه في زوايا محددة . وفي ظل ذلك يبرز تساؤل عن أهم الاتجاهات الفكرية التنموية التي أفرزها الفكر العربي لمعالجة هذه الظاهرة ! ما هي المرجعية التي ارتكز عليها الفكر العربي في محاولته ايجاد سبل للخروج من

نطاق الظاهرة ، او بالأحرى معالجتها ؟ . وهل نجحت النظريات العربية في افراز نظرية تنموية عربية اصيلة ؟ هذا ما ستتم معالجته في المبحث الثالث .

ثالثا : الاتجاهات الفكرية التنموية العربية :

من خلال تتبع هذه الاتجاهات ، يجد الباحث ان المفاهيم المتداولة ، والمناهج المستخدمة ، والنظريات السائدة التي تستند عليها معظم الدراسات العربية في مجالات التنمية تنصب في الاتجاهات التالية :

(أ) : اتجاه النقل عن النظريات الاوربية :

ينطبق هذا الاتجاه من مقولة أساسية ترى انه : مادام العرب لا يمتلكون نظرية تنموية عربية ، ولا أية نظرية في اي علم من العلوم الاجتماعية الاخرى فأنه يمكن اختيار واحدة من النظريات القائمة [١٧] . وطبقا لهذه المقولة يتبين ان معظم الدراسات تتبنى احدى النظريات الاوربية السائدة : الليبرالية او الماركسية ، وتنقل عنها اطارا نظريا كاملا . ويلاحظ في هذا السياق انه في حين يقدم النموذج المعرفي الاوربي بدائل متتالية لنظرياته تحقق نوعا من التجديد القائم على نقد السابق وتجاوز الاخطاء ، فإن المفكر غير الاوروبي يظل يلهث وراء ما يقدمه العلم الاوروبي من تلك البدائل حتى أصبحت الكتابات العربية مثلا ، لا تعدو كونها ، انعكاسا كاملا لخريطة النظريات الاوروبية في مجالات التنمية .

وهذه أهم النماذج والنظريات الاوروبية التي تم تبنيها من قبل بعض المفكرين العرب :

النموذج الليبرالي :

ويدعو مؤيدوه الى تبني نموذج المجتمعات الاوروبية الغربية ، المتمثل في : الليبرالية السياسية ، والتعددية الحزبية ، والحرية الاقتصادية . ويرى أصحاب هذا الاتجاه ان الفارق بين الدول المتقدمة والنامية هو فارق زمني ، وان التنمية لا تعني أكثر من تحقيق مُعدلاتِ نمو اقتصادي مرتفعة ، وان بالإمكان (كسر

حلقة التخلف المفرغة) [١٨] بالاستعانة برأس المال الاجنبي في زيادة حجم الاستثمار ، وتبني نظريات التنمية التي صاغها الفكر الاوروبي ، علما ان تبني ذلك عمّق التبعية العربية للنظام الرأسمالي ، وعجز عن تأمين الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الجماهير ، ورفع معدلات البطالة والفقر والامية ، وأدى الى تعميق التجزئة والروح النظرية بين الاقطار العربية ، وزاد من التفاوت الاجتماعي والاغتراب الثقافي ، وأبعد الجماهير عن المشاركة في التنمية ، وهدر الامكانات العربية سواء في مجال الثروة البشرية او المادية [١٩] .

النموذج الاشتراكي :

برز هذا النموذج في مواجهة الرأسمالي ، ويرى أصحابه ان على الدول العربية ان تقتفي آثار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي سابقا ، أو الصين الشعبية ، وينطلق مؤيدو هذا النموذج من معطيات النظرية الماركسية القائمة على التخطيط المسبق ، والملكية العامة ، الحزب السياسي الواحد ، وتعبئة الجماهير ، ويقدمون أمثلة لتجارب ناجحة في دول غير اوروبية طبقت هذا النموذج مثل الصين وكوبا كدليل على انه الأكثر مواءمة للتطبيق في البلدان العربية [٢٠] .

لكن المتعمق في الادب التنموي الاشتراكي يرى انه يركز على البحث عن جذور التخلف وأسبابه ، أكثر ما يتجه الى تحديد أساليب التنمية وسُبلها . فضلا عن ذلك ، فإن سقوط الاتحاد السوفيتي يجعل مؤيدي هذا النموذج اكثر حذرا في الترويج له في الوطن العربي ، ورغم ما قد يبدو من تشابه ظاهري بين بعض الملامح النظرية الاشتراكية وبين الاوضاع في بعض البلدان العربية ، وبخاصة في حقل الاعلام ، مما يجعلها اقدر على تفسير الواقع الاعلامي العربي . إلا ان الاختلافات بين جوهر النظرية الاشتراكية واساسها النظري وبين السياسات الاعلامية العربية ، يجعل من العسير ان لم يكن من المستحيل تعميم هذه النظرية على أقطار العالم العربي [٢١] .

نموذج مدرسة التبعية (الماركسيون الجدد) :

يقوم هذا النموذج بشكل أساسي على مقولات (لينين) عن الرأسمالية والظاهرة الامبريالية ، وتطرح هذه المدرسة مفهوم التنمية المستقلة ، ورغم انها مدرسة ذات منهجية في تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية ، فهي لا تقدم نظرية مستقلة في التنمية تختلف عن النموذجين السابقين [٢٢] . ولقد حاول الماركسيون الجدد تطوير آراء (كارل ماركس) بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرين ، وبما يتفق مع متطلبات دراسة الواقع الذي تعيشه البلدان النامية [٢٣] .

وقد ظهر اتجاه آخر في الكتابات العربية حول التنمية يدور حول الدمج بين المصادر الاوربية والاسلامية ، محاولا التوفيق بين معطيات التراث الاسلامي ، ونظريات التنمية الغربية الحديثة في اطار يرى انه اكثر استجابة لقضايا الواقع العربي ومشاكله . اذ انه يجمع بين عنصري الميراث التاريخي ، والخصوصية الحضارية من ناحية ، ومعطيات العلم الحديث من ناحية اخرى . وقد رفض هذا الاتجاه كل ما يتعلق بالذات او بالعقيدة او بالتراث على أساس انه من معوقات العملية التنموية ، او انه غير متعلق بالعلم الاجتماعي القائم على الحقائق المعاشة [٢٤] . ورغم هذا الرفض فقد جرت محاولات للدمج بين مجموعة من الامثلة التاريخية والقيم الفكرية المستمدة من الخبرة الاسلامية لاضفاء الشرعية على النظريات والقيم المستوردة ، مما ادى في النهاية الى بناء تطبيقي هش متناقض عاجز عن تحقيق الاهداف المرجوة منه ، وهذا ما دفع حقيقة بعدد آخر من المفكرين العرب الى الاعتقاد بأن (التنمية عصية) في العالم العربي ، وان العرب لابد لهم من الانتقال من التبعية الى الاعتماد على النفس ، وهذا يتطلب ما يلي [٢٥] :

(١) التحرر من فلسفة ومضمون النموذج (النيو – كلاسيكي الاقتصادي) وكذلك السيولوجي للتنمية ، اللذين يطرحان المجتمع الصناعي الغربي على انه

المثـــال الوحيد الجدير بالتمثيل والقادر على ايصال البلدان المتخلفـــة الـــى التنمية .

(٢) ضرورة تحقيق تماذج منسجم في عملية صهر قيم التحديث والقيم المتضمنـــة في العودة الى الاصوال الدينية .

(٣) الادراك المتوازن والسليم للتبعية ، وفهم معناها ، ودلالاتها بالنسبة الى نواحي الحياة المختلفة ، وادراك هوية الادوات الرئيسة للتبعية بتفرعاتها الاقتصادية، والسياسية ، والاعلامية ، والثقافية .

(٤) الحاجة الى تطوير مفاهيم ومواقف ومسارات عمل ملائمة لظروف الوطـــن العربي لاصلاح هياكله المختلفة .

(٥) استخدام القدرات والموارد العربية كلها ، لامن حيث توفرها فقط وانما كذلك من حيث الدرجة والنوعية ، وامكانية التنوع المحتملة في المستقبل .

(٦) الحاجة الى تبني منظور عربي للتنمية ، يشمل المنطقة العربيـــة بأكملـــها ، ويقترن بالقدر الوافي من استقلالية اتخاذ القرار علـــى المســـتوى القطـــري والقومي .

(٧) التصميم على السعي نحو الاعتماد على النفس بعقلانية وسلامة فـــي الرؤيـــة والتحليل .

ويلاحظ الباحث ان المفكرين التنمويين العرب الداعين الى ضرورة اعتمـــاد الاقطار العربية على النفس ، يرجعون اصول ازمة التنمية العربية الى مصدريـــن أساسيين هما : مفهوم التنمية الغربي والنموذج المرتبط بـــه ، وهـــدر الامكانـــات العربية ، وهما مصدران مرتبطان : يؤدي الاول الى الثاني ، وان أولهما لا يقـــدم املا حقيقيا للتنمية في الوطن العربي ، وأدى الى استثمار الدول العربية في إنشـــاء صروح تنموية هائلة الحجم أثرت على البيئة ، ولم تؤد الـــى النتـــائج الايجابيـــة المرجوة منها وبخاصة إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان ، والمساواة فـــي التمتع بالرفاهية المادية والمعنوية ، والتحرر من التبعيـــة للـــدول الصناعيـــة ن وتحقيق الأمن الغذائي والعسكري لها [٢٦] .

(ب) اتجاه نقد النظريات الأوروبية على أسس تاريخية وواقعية :

وترفد هذا الاتجاه محاولات هامة لنقد النظريات المستوردة ، سواء من حيث نشأتها وتطورها وبنائها النظري ، أو من حيث مدى صحتها العلمية ، وتناسقها المنطقي ، ومدى صلاحها للواقع العربي . وتستند هذه المحاولات الى تجارب تاريخية غربية ، وتجارب لشعوب اخرى نامية . وهي تنبع في الأساس من منطلقات قومية ، ورغبة في التميز والاستقلال عن النظريات الأوربية السائدة .

ورغم أهمية هذه المحاولات ، وحقيقة أن من قاموا بها هم أُناس درسوا الفكر الأوروبي جيدا ، إلا أنها تظل محاولات قاصرة ، لأنها تفقد المعيار الذي يقدم بديلا منطقيا من خبرات المجتمع العربي ، وإنها لا تزيد كونها نقدا ذاتيا لنظريات مستوردة دون تقديم ما يلائم بلداناً غير البلدان الأم التي أفرزت ثقافتها وعقائدها وخبرتها التاريخية هذه النظريات [٢٧] .

(ج) اتجاه نقد النظريات الاوروبية على أسس إسلامية :

ويستند هذا الاتجاه الى عدة محاولات لطرح بديل مستمد من الأصول الإسلامية لنظريات التنمية المستوردة . وقد قدمت هذه المحاولات إسهاما نقديا للنظريات الاوروبية ، وحاولت تأسيس معيار لتقييم التنمية ، مستمدةً من الأصول الثابتة في التراث الإسلامي [٢٨] . إلا أن هذه المحاولات لم تصل الى فصل الخطاب في هذا الموضوع . ولا توجد حتى الان رؤية إسلامية واضحة في محاولات التنمية . فالمسلمون اليوم ، شأن جميع أعضاء المجتمعات المتخلفة ، يعيشون عمليا كل أنواع التيارات الوافدة ، لكنهم عاجزون عن التعبير عن تجربتهم التاريخية بغير اللغات المتجزئة والمسهبة الزائدة ، سواء كانت هي اللغات الكلاسيكية الإسلامية بأشكالها المبتورة نوعا ما ، أو اللغات الأيديولوجية المقبولة في الخارج ، والتي قد تتناسب مع أوضاع وحالات خاصة [٢٩] .

ويبقى السؤال قائما : هل نجحت هذه الاتجاهات الفكرية التنموية العربية التي تم استعراضها في ايجاد نظرية تنموية عربية خالصة ؟ أم ان صفة التبعية

للنظريات الغربية قد التصقت بها ، لا في المسار العام ، فقط ، بل حتى في التفاصيل ايضا ؟

للإجابة عن هذا التساؤل ، يرى الدارس حتى من خلال ما تمّ استعراضه ، أن هذه الاتجاهات لم تطور منهجاً مستقلاً يقود الى ايجاد نظرية تنموية نابعة من بيئة المشكلة ومحيطها ، وان أغلبها لم يحاول الوصول حتى الى بدايات منهجية (٣٠) . كما ان أغلبها لا يورد ذكراً لمسألة المنهاج ، وإن كان مفهوم المنهاج يظل شعاراً يذكره الباحث في بداية البحث دون أن يلتزم به ، وكأنه من مقتضيات الإخراج العلمي (٣١) .

والملاحظ ايضا أن معظم الدراسات العربية تدرس الواقع العربي بأبجديات علمية غريبة عنه ، فهي إما أن تتوقف عند مجرد استعراض إحدى النظريات المستوردة ، أو مجموعة منها ، أو أنها تحاول دراسة الواقع العربي في ضوء إحداها . أو أنها تستعرض بعض التجارب التي طبقت في دول معينة كبريطانيا ، أو الاتحاد السوفيتي سابقا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، أو الصين ، أو الهند . وبالتالي فإن هذه الاتجاهات لم تستطع الفكاك من أسر التقليد والنقل ، أو أن الابداع ، ومحاولة أيجاد طريق بديل ضرب من المستحيل . وإضافة الى ذلك ، فإن هذه الاتجاهات قد عملت على تفتيت ظاهرة التنمية ، حيث غدا كل تخصص علمي من التخصصات السائدة في هذه الاتجاهات ، والتي تمثل انعكاسا للتخصصات الأوروبية نفسها ، يحاول ان يجذب ظاهرة التنمية وعلاجها الى مجاله هو ، فهناك من يراها قضية اجتماعية في أساسها ، ومن ثم يدرسها في إطار علم الاجتماع ، وهناك من يعتبرها قضية اقتصادية من ثم يدرسها في إطار علم الاقتصاد الخ ... (٣٢) . دون الأخذ بالاعتبار انها قضية شاملة .

رابعا : دور الإعلام في العملية التنموية :

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : هل هناك علاقة بين الإعلام والتنمية ؟ والى أي مدى يمكن أن يتبين المرء هذه العلاقة ؟ وهل تقع العملية التنموية في إطار مسؤوليات الإعلامي بالدرجة الأولى ؟ إذا كانت الإجابة عن ذلك كله

(بنعم) فهل نجح الإعلام العربي سواء في المشـــاركة او القيـــادة فـــي العمليـــة التنموية ؟ وهل استطاع ان يقوم بدوره فيها ؟ وهل تم توظيف الامكانات الاعلامية والمادية المتوفرة لديه للمساهمة في خطط التنمية العربية ؟

لقد وضع كثير من الدول العربية خططاً تنموية طموحـــة ، غـــير ان تلـــك الخطط افتقرت الى تحديد واضح للهدف الحقيقي منها ، واذا كان الهدف الحقيقـــي يتمثل في احداث تغيير في اتجاهات الناس وقيمهم ، فلا بد من الحد من الســـيطرة المبالغ فيها والتي تمارسها الحكومات العربية على وسائل الاعلام المختلفة وعلـــى مضامين رسائلها ، الامر الذي يحد من التعبير عن الـــرأي ، والـــراي الآخـــر ، وبالتالي يكبت ملكات الابداع الفني والفكري لدى الافراد . وذلك يجعـــل الاعـــلام العربي دعائيا يتركز على إبراز الايجابيات وحدها والمبالغة في تقييم مـــا انجـــز منها . وهذا يحمل في طياته التغاضي عن السلبيات ، وعـــدم الاهتمـــام الجـــدي بالتوعية والتثقيف والحوار . ولايفيد ذلك العملية التنموية ، بل ربما يسيء اليـــها ويزيد من صعوبتها ومعوقاتها [٣٢] .

والتركيز الدعائي لا يسيء الى العملية التنموية وحســـب بـــل انـــه يحـــرم المواطن حقه الطبيعي في الاتصال . فحين يكون الاعلام كذلك تصبح وجه نظـــره ملزمة للفرد لايسيطيع ان يتبادل المعلومات والافكار علنا مع غيره ، وبذلك يحـــوم من حرية التعبير عما في نفسه .

ويستند (**الحق في الاتصال**) الى الحق الطبيعي للفرد في ان (يجتمـــع) مع الآخرين . وان (يعبر) عن نفسه ، وان (يعرف) الواقع بغض الطرف عن مصادر المعلومات . ويبرز في هذا الاطار مفهومان أساسيان هما : (الانتفـــاع) و(المشاركة) . والمقصود بالمفهوم الاول ان تتاح وسائل الاتصال والمعلومـــات لكل افراد المجتمع ، فلا تكون احتكارا للصفوة دون غيرها ، ولا تتم تركيزها فـــي العواصم والمدن الكبرى ، فيحرم من الانتفاع بها سكان الريف والمناطق النائيـــة . والمقصود في المفهوم الثاني هو تحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة العامة فـــي العملية الاتصالية ، بحيث لا يقتصر دور الافراد والفئات الاجتماعية المختلفة على

مجرد التلقي للرسائل الاعلامية ، بل يمتد الى المشاركة الايجابية في التخطيط والتنفيذ ايضا [٣٤] .

ان فرض المادة الاعلامية الفوقي دون مشاركة فعالة من الجماهير المستهدفة يقوم على افتراض ان الجمهور قد فوض وسائل الاعلام الجماهيري في بلده في تخطيط وتنفيذ ما يقدم له . والوسيلة الاعلامية التي تسير على هذا النهج انما تستهدف امتهان عقلية المواطن وتستهين بحاجاته ورغباته . ولا توجد في الحقيقة صيغة معينة (للمشاركة) الجماهيرية ، الا ان لعدد من الصحف العربية تجارب في اتاحة فرص التعبير الشعبية من خلال صفحاتها – اي المشاركة في تنفيذ الرسالة الاعلامية . كما وتوجد تجارب اذاعية وتلفزيونية عربية في هذا المضمار .

علاقة بحوث الاعلام بالتنمية :

ولعل بحوث الاتصال الجماهيري التي تتحرى رغبة الجمهور واحتياجاته ومتابعة ما تتركه فيه من آثار ، واخذ ذلك كله بالاعتبار عند وضع السياسة العامة لوسائل الاعلام المختلفة ، وصياغة ما تحمله من رسائل ، تعتبر شكلا غير مباشر من أشكال (المشاركة) . وهذا يخلص الباحث الى ان الحكومات ومؤسساتها المعنية تتحمل مسؤولية اولى في القطاع الاعلامي لكونها الجهة القادرة على دعم تلك البحوث ماديا ومعونيا . كما نها القادرة على انشاء وتشغيل أجهزة الاعلام ، وهي مرافق لا تقل أهمية عن المرافق الاخرى في الدولة كالصحة والتعليم والمواصلات وغيرها ، بل ينبغي ان يشكل القطاع الاعلامي أهمية لها خصوصيتها وتميزها ، لان الرسائل الاعلامية هي التي تصوغ عقل المواطن ووجدانه وتشكل الرأي العام ، كما انها هي التي تحفزه لان يكون له دور في خطط التنمية العربية . ونظرا لان الاعلام العربي مازال دعائيا الى حد كبير فأنه يروج لتلك الخطط بمختلف وسائله دون ان يأخذ في اعتباره ان أحداث التنمية والتغيير في اتجاهات الناس وقيمهم لا يتأتى بمعزل عن إحداث تغييرات في البيئة الطبيعية ، وفي إنشاء علاقات جديدة بينهم وبين الموارد الاقتصادية ، وفي إدخال

وسائل التكنولوجيا الحديثة في الانتاج كل ذلك بغية تغيير أساليب الانتاج ومفاهيم الثروة والدخل والاستهلال مما يترتب عليه تغيير في التركيب الاجتماعي ، وفي مجموع القيم العلاقات الاجتماعية ، وإدخال مفاهيم علمية جديدة في ميدان السلوك والعادات والخبرات التقليدية في مجالات العمل الجماعي ، والحياة السياسية ، والتعليم والصحة وغيرها [٣٥] .

خطط التنمية في وسائل الاعلام العربية :

ان القاء نظرة فاحصة على خطط التنمية العربية التي يروج لها اعلام الدولة بمختلف وسائله ، يجد انها لا تنطلق من الواقع الموضوعي للوطن العربي . كما انها لا تلتزم بسلم أوليات مدروس على اساس علمي . انها خطط يتداخل فيها العنصر الرئيس بالثانوي . ومما يزيد الامر سوءا انها خطط تعتمد على خبرات وسوق خارجية . وتتمثل خطورة الاعتماد على ذلك في ان تلك الخطط تؤدي الى تبعية جزئية او كلية في الجانب الاقتصادي او الاجتماعي وغيره . وتقف وسائل الاعلام العربية شبه عاجزة في وجه تلك المشكلة ، فلا تخصص حيزا مناسبا لموضوع التنمية لشرح أبعادها ومشكلاتها ومعوقاتها المختلفة [٣٦] .

من ثم يحصل انه بدلا من ان يكون الاعلام عونا على التثقيف العلمي للجمهور المستهدف وعلى توضيح الحقائق العلمية التي تدخل في إطار العملية التنموية ، يتبين انه يمعن في اتباع اسلوبه الدعائي ، دون ان يبرز الدور الأساسي للفرد كصانع للتنمية وبالتالي لا يعرف الفرد دوره فيها ولا يستوعب أهدافها وبرامجها ولا يقتنع بضرورتها ومن ثم فأنه لا يشارك فيها مشاركة فعالة .

مهمات وسائل الاعلام في التنمية :

ينطلق الباحث في دراسته هذه من وجود علاقة وثيقة بين الاعلام والتنمية ، حيث تقع على عاتق الاعلام تهيئة الجو العام لقبول العملية التنموية ، ويقاس نجاح الاعلام او فشله بمدى سعية الموصول الى تأكيد ثقة الفرد بالتنمية ، وبمستقبله ، واحترام ذاته القومية وثقافته الوطنية ، وترسيخ مفهوم الاعتماد على

النفس والثقة بها ، والايمان بالتكافل الاجتماعي ، والروح الجماعية ، واقناعه بـلن مصلحته مرتبطة ارتباطاً كاملاً بمصلحة مجتمعه (٣٧) .

كل ذلك يتطلب مساهمة فعالة من وسائل الاعلام العربية في رفع مستوى العمال والمزارعين . ويدخل في هذا الاطار التركيز على ضرورة احترام مواعيد العمل ، ومشاكل الامن الصناعي والسلامة المهنية ، إضافة الى التنوير بأهمية تخفيف نسبة هدر الوقت والمواد الاولية ، وشرح أهمية مواصفات الانتاج ، وزيادة وتيرته ، وفهم البنى الاساسية لآلية الانتاج ومستلزماته واساليب تسويقه والدور الاقتصادي والاجتماعي للمنشأة الصناعية ، ومفاهيم الاجر والربح ، وربط الاجر بالانتاج وحوافز العمل وغير ذلك .

ومن خلال دراسة وسائل الاعلام وبرمجتها يمكن معرفة حجم الهوة بين مجتمع متقدم وآخر متخلف وجعل حقيقة هذه الهوة معروفة لدى افراد المجتمع . وبذلك يصبح وعي الفرد حافزا من حوافز سلوكه الفردي والجماعي . وبمقدور وسائل الاعلام جعل مثل هذا الوعي من معطيات العلاقات الانسانية والدولية بحيث لا تستطيع الدول المتقدمة او المتخلفة تجاوزه .

ان العملية التنموية هي مسؤولية الاعلامي في كافة وسائل الاعلام ، فهو الاقدر على الاتصال مع الجماهير المستهدفة ، وعلى اشاعة الوعي الانمائي العام .

وعليه فان وسائل الاعلام عندما تؤدي وظائفها المنوطة بها تسهم اسهاما ايجابيا في تقدم المجتمع ، ويمكنها ان ترسي اركان الاتجاه العام للاتصال الاجتماعي للمجتمع بأكمله ، اذ تستطيع تيسير تبادل الآراء ، وبذلك تخلق بيئة تشجع على وجود انساب اكثر سهولة للاتصال الاجتماعي في المجالات الخاصة للحياة . ويؤدي هذا التطور بدوره الى ازدياد مجال الثقة والى طريقة أسهل للعلاقات الاجتماعية .

والحقيقة ان وسائل الاعلام عامل ييسر الانتقال السهل من الأساليب التقليدية الى الاساليب العصرية ، وان الافكار التي تنقلها تلك الوسائل تزيد قدر

المعرفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبهذا يزداد الفهم والاجماع اللازمان لمجتمع أكثر عصرية [٣٩] .

يتساءل الباحث بعد هذا العرض ، وبخاصة وان دراسته تبحث في اشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ، هل يعي الاعلاميون العرب المسؤولية التنموية ويقومون بدورهم ، أم ان الاعلام العربي في معظمة على الأقل إعلام مقيد ، ليس حر الارادة والتوجه ؟ ان الاجابة على سؤوال كهذا قد تصدر عن ابسط الناس وعن أوسعهم وأكثرهم ثقافة ايضا ، وقد تختلف كلماتها لكنها تظل تحتوي على مضمون واحد . فلقد تبين للباحث ومن خلال التنقيب في المتابات المتعددة حول الموضوع ومن خلال ما أشير اليه آنفا ، ان مأساة الاعلام التنموي العربي تتمثل في انه يتخذ طابعا رسميا . وبهذا يتحول الى صدى لشعارات انمائية براقة لا يصدقها احد لانها غير صادقة مع نفسها .

ان لغة الاعلام الانمائية في حقيقتها لغة انسانية غايتها توعية الافراد بحقائق ، وهي لغة وطنية ، اذ ان التنمية حق لجميع ابناء الوطن الواحد . كذلك هي لغة علمية لان التنمية هي العلم في خدمة التقدم الانساني [٤٠] . لكن اللغة التي تحتاج اليها المجتمعات العربية قبل كل شيء هي لغة الوضوح والمصارحة بحقائق الاشياء كما هي فعلا لا كما يجب ان تكون . ومن هنا يبرز دور الاعلامي الواعي في مصارحة الجماهير بحقائق التخلف التنموي ، دون الهروب من الواقع. فهكذا تعرف الجماهير ما آلت اليه حقيقة الانسان الذي تقوم عليه العملية التنموية ، والذي ينظر اليه كسلعة ، لا كقدرات خلاقة ، ولاكطاقة روحية مبدعة . ان على الاعلامي العربي ان يصارح جمهوره بما تعانيه المجتمعات العربية من طغيان روح التعلم على روح العلم ، ورجحان روح النقل على روح البحث . كذلك عليه ان يصارحهم بسوء توزيع الدخل الوطني ، وبالتخلف الاداري الذي تطالعهم به ادارات عامة وخاصة تعكس جميع اوجه التخلف . وتتحمل وسائل الاعلام الراهنة جزءا من المسؤولية في تكريس هذه الاوضاع داخل المجتمعات العربية . ويكفي التركيز على صورة المرأة في الاعلام العربي ، وبخاصة في السينما والتلفزيون ،

فوسائل الاعلام لا تصمت عن الوضع المختل لصورة المرأة وابقائه على حالـه ، بل انها تزيد في تعميقه . انها تصورها انسانة تستهين بذاتها تتواكل عل غيرهـا ، يعوزها المنطق ، وتؤمن بالخرافات ، ولاتتحكم في عواطفها . ولعل اخطر صورة لها هي تلك الصورة التي تعرضها لها الاعلانات التجارية . فالنساء فيها أما ربات بيوت ينحصر اهتمامهن في الاحتياجات المنزلية ، او هن عناصر إغراء جنسـي يضفي على السلعة المعروضة جاذبية أكثر للايحاء باقتنائها .

من البديهي القول ان وسائل الاعلام ليست السبب الاساسي في هذا الوضـع الذي تعاني منه المرأة ، كما انه ليس بامكانها وحدها ان تصحح الاوضاع في هذا المجال . ذلك صحيح ، غير ان تلك الوسائل تستطيع المساهمة جديا في إحـداث تغيير لو تخلت عن الصورة التقليدية في الاذهان ، وسعت الى تهيئة الرأي العـام وساعدته في تقبل المرأة المعاصرة في ثوب جديد ، وفي تدعيم نهضتها ، وابـواز نشاطات المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودورها الحقيقـي فـي التنميـة والتقدم [٤١] .

دور الاعلام التنموي من خلال علاقته بالعملية التربوية :

يبرز دور الاعلام في العملية التنموية من خلال علاقته بالعملية التربويـة . فالاعلام بالتعاون مع التربية يحقق ، او يقترب من ايجـاد منظومـة مـن القيـم السلوكية تفرز السلوك اللازم للانماء . وخلق هذه المنظومة ، كما يرى كثير مـن الدارسين ، أهم من البحث عن الطاقات الطبيعية والمائية . ويرى هؤلاء الباحثون ان التنمية العربية تستلزم صناعة انسان ذي عقل ونفس وروح . فالانسان يبقـى متخلفا مهما طوّر أشكال الطاقة اللازمة للعملية التنموية ، وهو لا يخرج من هـذا التخلف ، في الغالب الأعم ، الا اذا تم تطوير الطاقة الروحية لديه [٤٢] . من هنـا تبدأ وظيفة الاعلامي الواعي ، والذي يتوجب عليه بث الثقة في نفوس جمـاهيره بأمكانية هذا التحول من انسانٍ جسدٍ بلا روح ، الى انسان قابل للتطور . واذا مـا اخذ الاعلام بمعناه التواصلي الاوسع في الاعتبـار (بأدخـال ادوات الطباعـة ، والاجهزة البرقية والالكترونية) فأن الاعلاميين مدعوون لاسـتخدام كـل هـذه

الوسائل لتحقيق الغايات الانمائية . والغاية الاولى التي يجب ان تنشدها وسائل الاعلام هي التغيير الجذري لمنظومة القيم السلوكية النمطية . ووسائل الاعلام منطقيا هي الأداة الثورية التحديثية في كل البيئات التقليدية ، فهي أول إشعار لابناء مثل هذه البيئات بأنهم اصبحوا ينتمون للحضارة الحديثة ، وان عليهم ان يفكروا تفكيرا حديثا ، وان يسلكون سلوكاً حديثاً حتى يستطيعوا ان يقوموا بأعباء التنمية .

انتشار وسائل الاعلام وعلاقة ذلك بالتنمية :

ويلاحظ الباحث ان الخطاب الاعلامي الانمائي موجه من حيث المبدأ لجميع المواطنين ، وخصوصا عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة التي تخاطب الأمي والمتعلم على السواء . ولكن هذا الخطاب الاعلمي ما زال محدودا من جراء الفقر الذي تعاني منه بعض البلدان العربية الذي يحاول دون انتشار هذه الادوات بين جميع المواطنين ، وبخاصة في ظل حقيقة مدى انتشار الاعلام بين جميع المواطنين يعتبر من معايير التقدم والتخلف . هذا اذا استثنى الباحث عناصر اخرى تدخل في اطار هذه المعايير كالامية والجهل وغير ذلك . كذلك يلاحظ الباحث وجود فجوة في الحقل الاعلامي بين البلدان النامية ، وباقي بلدان العالم ، تعتبر من أخطر الفجوات بين العالم المتطور والعالم النامي ، لانها تتناول وسائل اصدار الاعلام ، كما تتناول وسائل تلقيه ايضا . فوكالات الانباء العالمية الحالية هي احتكار للدول المتقدمة ، فيما لاتعدو وكالات الدول النامية كونها صدى للوكالات العالميةِ الكبرى . أضف الى هذا ان اعلام الدول المتخلفة يظل محصورا في المدن الكبرى فيها . بذلك تكاد المدن الصغرى والقرى محرومة منه. ولهذا الامر بُعد سلبي يؤثر على مدى انتشار الرسائل الاعلامية التنموية .

وفي النهاية ، يمكن القول بأن عنلية التنمية تتوقف بشكل كبير على مدى انتشار وسائل الاعلم بين جماهير الدول النامية ، فبنشرها اخبار السياسة الانمائية، والتعريف باهدافها ، وتوعية المجتمع بالانجازات الانمائية للدول المتقدمة بمقدورها ان تخلق جوا وطنيا ملائما للانماء ، كما تستطيع ان تُسهم في تكوين

انسان متجدد حيوي مشارك في السياسة الانمائية مشاركة اختيارية صرفة . بذلك يكون مؤمنا بان التقدم الخاص لكل فرد متوقف على التقدم العام للمجتمع [٤٣] .

الهوامش :

(١) انظر : محسن ، عبدالحميد : المذهبية الاسلامية والتغير الحضاري ، الدوحة ، كتاب الامة ، عدد ٢ ، جمادي الاخرة ، ١٤٤٠ ، ص ١١٤ .

(٢) بدر ، عبد المنعم (دكتور) ، دراسات في المجتمع العربي ، اتحاد الجامعات العربية / الامانة العامة ، عمان ، ١٩٨٥ ، ص٤٧٤.

(٣) انظر : المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(4) Pye , Lucian , Communication and Potitical Development . Princeton , N.J. , princeton , University Press , 1963 , PP. 33-44.

(٥) انظر : بدر ، عبد المنعم (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٤٧٥ – ٤٧٧ .

(٦) انظر بالتفصيل : النجفي ، سالم توفيق (دكتور) ، القري ، سالم محمد صالح (دكتور) ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ٢٨ – ٢٩.

(٧) انظر بالتفصيل : الحسيني ، السيد (دكتور) ، التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بنائية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١١٩ .

(٨) انظر : النجفي، سالم توفيق (دكتور) ،القريشي ، سالم محمد صالح (دكتور) ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٩) احمد خليفة وآخرون : الهوية والتراث ، بيروت ، دار الكلمة ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢ .

(١٠) محمد نصر مهنا ، النظرية السياسية والعالم الثالث ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٨ .

(١١) كمال التابعي : الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦ – ٥٤ .

(١٢) محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٥٤ - ٥٨ .

(١٣) منير شفيق ، الفكر الاسلامي المعاصر والتحديات ، ص ١٨ - ٢١ .

(١٤) عبد الخالق عبد الله : التبعية والتبعية السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية ، ط ١ ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢ - ٤٩ .

(١٥) صموئيل عبود : خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف ، بيروت ، دار الحداثة ، ط ١ ، ١٩٨٤ .

(١٦) مالك بن نبي : وجهة العالم الإسلامي ، ترجمة : عبد الصبور شاهين ، دمشق ، دار الفكر ، ١٩٨١ ، ص ٦٩ .

(١٧) عبد الباسط عبد المعطي : الوعي التنموي العربي ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، ١٩٨٣ ، ص ٧٣ .

(١٨) انظر الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا ، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة الاعلام ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ٨٥ .

(١٩) انظر : المرجع السابق بالتفصيل ، ص ٨٦ - ٨٨ .

(٢٠) انظر : علي الدين هلال : محاضرات في التنمية السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٢ .

(٢١) انظر : المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٢٢) عبد الخالق عبد الله : مرجع سابق ، ص ٤٩ - ٥٤ .

(٢٣) انظر بالتفصيل ، السيد الحسيني ، مرجع سابق ، ص ٩٤ - ٩٦ .

(٢٤) انظر : المرجع نفسه .

(٢٥) انظر بالتفصيل : يوسف صايغ ، التنمية العصية من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٤٥ .

(٢٦) انظر : نادر فرجاني ، غياب التنمية عن الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٦٠ : ٦ – ٣٤ ، بيروت : دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤ ، ص ١٩ – ٢٠ . مجد الدين خيري خمش ، مرجع سابق ، ص ٤٠ – ٤١ .

(٢٧) انظر : أنور عبد الملك ، ريح الشرق ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ط١ ، ١٩٨٣ ، ص ١٢٤ – ١٢٧ .

(٢٨) جلال امين : تنمية ام تبعية اقتصادية وثقافية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٨٣ – ٩٠ .

(٢٩) محمد أركون : الاسلام الامس والغد ، ترجمة علي المقلد ، بيروت ، دار التنوير ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٩ .

(٣٠) عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق ، ص ١٢ – ١٧ .

(٣١) نزيه نصيف الابوبي : استراتيجية التنمية في العالم الثالث ، ص ٥٠ .

(٣٢) انظر : المرجع نفسه ، ص ٥٤ – ٥٥ .

(٣٣) انظر : الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا ، نحو نظام عربي للإعلام والاتصال ، المؤسسة العربية لدراسة قضايا في الوطن العربي ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ادارة الاعلام ، ١٩٨٧ ، ص ٦٧.

(٣٤) انظر : المرجع نفسه .

(٣٥) انظر : المرجع نفسه .

(٣٦) انظر : المرجع نفسه .

(٣٧) انظر : شاهيناز طلعت ، وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٧٥ .

(٣٨) انظر : حسن صعب ، تحديث العقل العربي ، بيروت ، دار العلم ، ط٣ ، ١٩٨٠ ، ص ٢١٤ .

(٣٩) انظر : شاهيناز طلعت ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(٤٠) انظر : حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

(٤١) انظر : الاعلام العربي حاضرا ومستقبلا ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٤٢) موريس الجميل : محاضرات الندوة اللبنانية ، السنة (١٥) ، النشرة (١١)، ١٩٦١ ، ص ١٨ .

(٤٣) انظر : حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

قائمة المراجع العربية :

(١) ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ .

(٢) احمد خليفة وآخرون : الهوية والتراث ، بيروت دار الكلمة ، ط ١ ، ١٩٨٤م.

(٣) أحمد ربايعة ، مقومات التنمية ومعوقاتها دراسة ميدانية في الريف الاردني ، عمان : الجامعة الاردنية ، ١٩٨٨ .

(٤) أنور عبد الملك : ريح الشرق ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ط١، ١٩٨٣ .

(٥) جلال امين : تنمية ام تبعية اقتصادية وثقافية ، القاهرة ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ م .

(٦) جمال محمد احمد عبده : دور المنهج الاسلامي في تنمية الموارد البشرية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٩٨٤ .

(٧) جورج قرم ، التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٠ .

(٨) حسن صعب : تحديث العقل العربي ، بيروت ، دار العلم ، ط٣ ، ١٩٨٠ م .

(٩) حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلاعي اجتماعي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، ١٩٨٦ .

(١٠) شارل رزق : الوحدة عن طريق الاعلام ، محاضرات النـدوة اللبنانيـة ، السنة (٢٠) ، ٦٧ - ١٩٦٨ .

(١١) صموئيل عبود : خمس مشكلات اساسية لعالم متخلـف ، بـيروت ، دار الحداثة ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .

(١٢) عبد الباسط المعطي : الوعي التنموي العربي ، القـاهرة ، دار الموقـف العربي ، ١٩٨٣ م .

(١٣) عبد الخالق عبد الله : التبعية والتبعية السياسـية ، بـيروت ، المؤسسـات العربية ، ط ١ ، ١٩٧٩ م .

(١٤) علي الدين هلال : محاضرات في التنمية السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ م .

(١٥) كمال التابعي : الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية ، القـاهرة ، دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٥ .

(١٦) مالك بـن نبي : وجه العالم الاسلامي ، ترجمة عبد الصبـور شـاهين ، دمشق ، دار الفكر ، ١٩٨١ .

(١٧) محسن عبد الحميد : المذهبية الاسلامية والتغير الحضاري ، الدوحة ، كتاب الامة ، عدد ٦ ، رجب الاغر ، ١٤٠٤ هـ .

(١٨) محمد اركون : الاسلام الامس والغد ، ترجمة علي المقلد ، بـيروت ، دار التنوير ، ط ٣ ، ١٩٨٣م .

(١٩) محمد عابد الجابري ، افاق المستقبل العربي ، مجلة المسـتقبل العربـي ، السنة ١٤ ، العـدد ١٥٦ : ٤ - ١٤ ، بيروت ، مركز دراسـات الوحـدة العربية ، ١٩٩٢ .

(٢٠) محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٨٢ .

(٢١) محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي : التغير والتنمية السياسـي ، الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٦م .

(٢٢) محمد نصر مهنا : النظرية السياسية والعالم الثالث ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٧م .

(٢٣) مجد الدين خير خمش ، ازمة التنمية العربية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٦ .

(٢٤) موريس الجميل : محاضرات الندوة اللبنانية ، السنة ١٥ ، نشرة ١١ ، بيروت ، ١٩٦٨ .

(٢٥) سعد الدين ابراهيم ، التنمية المستقلة والتغيرات الدولية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (١٠) ، العدد ١٥٧ : ١٧ – ٢٧ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .

(٢٦) يوسف صايغ ، التنمية العصية : من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .

قائمة المراجع الاجنبية :

(1) Berol , David , The process of communication , New york , Holt . Reinhad and Winston , 1960 .
(2) Eisentadt , S. N . Breakdown of Modernization in Economic Development and Cultural Change , vol . XII , No . 4 (july , 1964) .
(3) Klapper , Joseph , the Effects of Mass Communication . University of Illinois pess , 1960 .
(4) Lerner , Daniel and Wilbur Schamm . Communication and Change in the Developing Countries . Honolulu . The University press of hawai , 1962 .
(5) Pye , Lucien . Communication and Political Develpopment , Princeton , N . J . Princeton University press , 1963 .
(6) Schramm , Wilbur . Mass Media and Natinal Development , California , Stanford University press , 1964 .